

الأمين العام لجمعية الصناعيين اللبنانيين: بعض التسهيلات نخفض فاتورة الإستيراد

نكبة مرفأ بيروت ادمت الاقتصاد واتت على ما تبقى من قطاعات اقتصادية، منها قطاع الصناعة الذي كان يعاني قبل 4 آب الفائت من خسائر كبيرة وتراجع في انتاجه بسبب الاحداث السورية، واقفال المعابر البرية، والازمة الاقتصادية الداخلية، وجائحة كورونا. وجاء انفجار المرفأ اخيرا ليراكم خسائر اضافية على هذا القطاع



الامين العام لجمعية الصناعيين اللبنانيين خليل شري.

ادى تدمير المرفأ الى توقف حركة استيراد مختلف البضائع والمواد الاولية الخاصة بالصناعات المحلية لمدة شهر تقريبا، ما سبب شبه توقف لحركة القطاع الصناعي، وتوقف المصانع القريبة والمتضررة عن الانتاج، في حين ان عدم تضرر محطة الحاويات اعطى الامل في سلامة البضائع المستوردة لتمام عمليات الانتاج.

الامين العام لجمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور خليل شري له رأي خاص في انعكاسات انفجار المرفأ على القطاع الصناعي، اذ اشار لـ"الامن العام" الى ان الصناعة لم تتأثر بانفجار المرفأ باضرار مباشرة ولا على انقطاع المواد الاولية، لأن محطة المستوعبات لم تتضرر كثيرا وهناك الكثير من البضائع تم سحبها، وان النقص في المواد الاولية مرده الى توقف التمويل.

■ كارثة مرفأ بيروت اثرت على الاقتصاد الوطني وخصوصا القطاع الصناعي، كيف تقراء التداعيات؟ وما هي قيمة الاضرار التي اصيب بها القطاع ماديا ومعنويا؟

□ اضافت كارثة المرفأ في 4 آب تعقيدات كثيرة على الاوضاع الصعبة والمأزومة التي تعيشها البلاد على المستويات كلها، وخصوصا على المستوى الاقتصادي. فقد تعطل العمل في اهم مرفق من المرفاق الاساسية التي تعتمد عليها الحركة التجارية، ناهيك بالدمار والخراب الذي لحق به، ويحتاج الى الوقت والجهد والتمويل لاعادة بنائه. وقد اصاب الصناعيين ما اصاب غيرهم من كارثة المرفأ، تعطيل وتأخير واضرار في البضائع اكان على صعيد التصدير او استيراد المواد الاولية. ولم تكن اضرار المصانع المباشرة كبيرة بل جاءت محدودة، نظرا الى عدم وجود المصانع بكثافة في المنطقة المنكوبة المحيطة بالمرفأ.

■ الصناعة المحلية كانت تعاني قبل الانفجار وتعتمد على استيراد المواد الاولية. فهل توقف استيراد هذه المواد، وما هو تأثيرها على القطاع؟ □ الهمال الذي عانى منه القطاع الصناعي من الحكومات المتعاقبة، انعكس شللا وركودا في ظل الازمة الاقتصادية والمالية المتفاقمة منذ سنوات. وقد استطاع الصناعيون على المستوى الفردي وبصمود ذاتي، الاستمرار وان بشكل جزئي من دون اي مساعدة او دعم او رعاية من الدولة ومؤسساتها. غير ان الامور وصلت الى مرحلة الاختناق التي لامست خسارة مؤسسات وشركات ولامست الاقفال التام. لم تتأثر به الصناعة بانفجار المرفأ من جهة الاضرار المباشرة، ولم يؤثر ذلك على انقطاع المواد الاولية، لأن محطة المستوعبات لم تتضرر كثيرا وتم سحب قسم كبير من البضائع. اما النقص في المواد

الاولية فمرده الى توقف التمويل. جاء انفجار المرفأ ليزيد الطين بلة مع ما يعانيه القطاع من اجراءات المصارف التي حجبت اموال الصناعيين ومنعتهم من استعمالها بغية تأمين المواد الاولية الضرورية لاستمرار العمل، ولم يحل تعميم مصرف لبنان في هذا الخصوص المشكلة، بل تمادت المصارف في رفض تطبيق التعميم ما دفع عددا كبيرا من المصانع الى الاقفال وتسريح عمالها.

■ كيف ترى الحل؟

□ جمعية الصناعيين بالتعاون مع مصرف لبنان في صدد انشاء صندوق خاص في الخارج (Oxygen Fund) لتمويل المواد الاولية وتوفير العملات الصعبة المطلوبة. نأمل في ان يبدأ هذا الصندوق بالعمل في مطلع العام المقبل.

■ عمليات التصدير بحرا هل توقفت؟ وما هي الاجراءات البديلة التي اتخذت لضمان حركة العمل؟

□ التصدير بحرا لم يتأثر، والمرفأ استعاد نشاطه بنسبة 70 في المئة تقريبا بعد شهر من الانفجار. التأخير اصاب بعض الصناعيين، غير ان الاوضاع تحسنت خصوصا وان لا اضرار مباشرة بالبضائع الموجودة في محطة الحاويات التي لم تتضرر. اما تراجع نسبة الصادرات الصناعية في السنوات الاخيرة فكان نتيجة اقفال المعابر البرية في اتجاه الاسواق العربية. الا ان هذا التراجع لم يكن دراميا واستطاعت الصناعة الحفاظ على اسواقها وقد وصلت صادراتنا الى ما قيمته 3 مليارات دولار سنويا، وتستطيع الصناعة ان تستعيد رقم صادراتها الذي حققته عام 2011 وبسهولة والذي بلغ 5 مليارات دولار، وذلك بتوفير بعض التسهيلات والمرونة في الاجراءات المالية والنقدية والجمركية، ناهيك بقدره الصناعة على تخفيض فاتورة الاستيراد الكبيرة للاسواق المحلية، ما ينعكس ايجابا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

■ كيف تتعاملون مع المستوردين وهل تنفذون التزاماتكم؟

□ ارتفعت تكلفتنا لاننا نؤمن تمويل موادنا الاولية من السوق السوداء بالعملات الصعبة. هذا الموضوع يحد نوعا ما من قدرتنا على المنافسة، علما ان تراجع ارقام الصادرات ناتج من ارتفاع التكلفة ما حد من قدرتنا على المنافسة في الخارج. لكن بشكل عام، هناك الكثير من القطاعات الصناعية حافظت على زبائنها في الخارج، وثمة مصالح خسرت زبائنها لانها لم تستطع تأمين موادها الاولية بانتظام. من هنا نلاحظ تراجع مؤشرات الصادرات.

■ هل تعتبر مرفأ طرابلس بديلا ام مساعدا لمرفأ بيروت، وما هو حجم التكلفة الاضافية التي ستكبدونها؟

□ يبقى مرفأ بيروت مرفقا حيويا وهو الاساس على مستوى المنطقة وليس على مستوى لبنان فقط، ويخدم كل القطاعات الاقتصادية اللبنانية. لكننا مع تطوير المرفأ اللبنانية كلها، لاسيما

لبنان يضرب أخماساً بأسداس

بعد الاعلان عن اتفاق السلام الاماراتي - الاسرائيلي، انضمت البحرين الى الدولتين، ووقع رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو اتفاقتي سلام مع وزير خارجة الامارات الشيخ عبدالله بن زايد ال نهيان، والبحرين عبداللطيف الزياتي. ربما لن تكون البحرين الاخيرة، وان هناك على ما يقال دولا عربية الى جانب مصر والاردن قد تنضم الى هذا الاتفاق، على الرغم من ان ثمة دولا في المنطقة لن تغير موقفها في الوقت الراهن والى مدة طويلة.

اذا كانت ردود الافعال السياسية على الاتفاق الاسرائيلي - الاماراتي - البحريني مثيرة للجدل، فان الاوساط الاقتصادية في لبنان بدأت تضرب اخماسا باسداس. فما هي ابرز تبعاته المتوقعة على اسواق الخليج التي تعتبر سوقا طبيعية للصادرات اللبنانية، والتي وصلت عائداتها قبل الحرب السورية عام 2011 الى 5 مليارات دولار؟

تبدو الفرحة واسعة في اوساط رجال الاعمال والشركات الاسرائيلية بالاتفاق، وفق تقرير لوكالة رويترز تحت عنوان: ابتهاج المستثمرين الاسرائيليين يقابله حذر اماراتي بعد اتفاق في شأن العلاقات. اسباب هذا الفرح كثيرة وفي مقدمها انه لا يفتح امامهم ابواب ثاني اكبر اقتصاد عربي بناتج محلي يزيد على 400 مليار دولار فحسب، بل ايضا ابواب اسواق دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى التي تشابك علاقاتها وتسهيلاتهما التجارية المتبادلة بشكل واسع مع اسواق الدول العربية الاخرى.

سيتم خلال الاسابيع المقبلة توقيع اتفاقات ثنائية تتعلق بقطاعات الاستثمار والسياحة والرحلات الجوية المباشرة والامن، على ما تؤكد وكالة انباء الامارات (وام).

اولى نتائج هذا الاتفاق اعلان شركة موانئ دبي العالمية توقيع مذكرات تفاهم مع الجانب الاسرائيلي لاقامة مناطق حرة في اسرائيل تماثل منطقة جبل علي في دولة الامارات. فهل انتهى دور مرفأ بيروت بعد تدميره، خصوصا وانه يعتبر من اهم المرفأ الموجودة على المتوسط، وكان صلة الوصل بين العالم والدول العربية، وبرز ممر للترانزيت، ويضم اليوم اكبر محطة للمستوعبات تتصل بكل دول المنطقة، وهو المنافس الابرز لا بل الاوحد لميناء حيفا الاسرائيلي؟

ازدادت في الايام الاخيرة وتيرة الاتفاقات الثنائية بين الجانبين، كان ابرزها في مجال الاستثمار والقطاع المصرفي. فقد وقع بنك الامارات دبي الوطني وبنك هبوعليم الاسرائيلي اتفاق تعاون بينهما يعد الاول من نوعه، ويندرج في اطار بدء العلاقات المالية والاقتصادية بين الجانبين. كذلك اعلنت بورصة دبي للاماس توقيع مذكرة تفاهم مع البورصة الاسرائيلية لتعزيز فرص التجارة الثنائية.

في موازاة هذه التطورات الاستراتيجية الجيو سياسية والاقتصادية، نرى على ما يقوله خبراء الاقتصاد انهيارا تاما للقطاع المصرفي اللبناني، وانعداما مطلقا لبورصة بيروت، وشللا امميا لمؤسسة الاسواق المالية، وموتا سريريا للقطاع السياحي والفندقي ولكل المنتجعات السياحية، وتدهورا قريبا للقطاع العقاري، وافلاسا متعمدا للشعب اللبناني. فبعد ان كنا منارة للشرق اصبحنا في قاع الهاوية، نتلمس الضوء من كهرباء منهوبة نتيجة فساد دولة بكل اركانها خدمة لهذا او ذاك.

يضيف هؤلاء الخبراء انه في موازاة حجم الاوضاع وآثارها الخطيرة على لبنان وشعبه واقتصاده، وفي ظل كارثة المرفأ التي دمرت بيروت، لا نزال نتعاطف في شأن تشكيل حكومة الى ان اعتذر الرئيس المكلف وعدنا الى النقطة الصفر. كيف سنرى السياحة تزدهر، او ستعود المصانع الى سابق نشاطها، وهل ستنهض الزراعة وتعود الكهرباء؟ القائمة تطول، فهل نحتاج الى انفجار آخر لنعي ما يحصل ونعود الى لبنان؟

صار فيك تدفع بالبطاقة المصرفية بكل مراكز الأمن العام

الآن أصبح بإمكانك تسديد مدفوعاتك في مراكز الأمن العام كافة بواسطة بطاقتك المصرفية الصادرة عن أي مصرف في لبنان والعالم، أكانت فيزا أو ماستركارد. وتهدف هذه الخدمة الجديدة والمميزة الناتجة عن تعاون ما بين بنك لبنان والمهجر والمديرية العامة للأمن العام إلى تحصين الأمن وتطوير الإدارة.



بنك لبنان
والمهجر
راحة البال

اقتصاد

◀ مرفأ طرابلس المجهز كمرفأ بيروت، لكنه يحتاج في الحقيقة إلى الاهتمام والرعاية بشكل أفضل وضمن إطار الاتماء المتوازن، سنخفف الضغط عن مرفأ بيروت. نحن كصناعيين نحتاج إلى مرفأ طرابلس لاسيما ان المصانع موجودة في كل الاراضي اللبنانية ولا تتركز في بيروت وضواحيها. ربما كان مرفأ طرابلس هو الاقرب مسافة من بيروت لكثير من المصانع الموجودة في جبل لبنان ومنطقة الشمال.

■ إلى أي حد ساهمت اجراءات مصرف لبنان في مساعدة الصناعة على تخطي ازمة العملة الصعبة؟

□ ساعدت جزئيا. غير ان العلاقة الشخصية بين بعض الصناعيين ومصارفهم التجارية اصبحت شخصية اكثر مما هي تعميم يطبق على كل الصناعيين، وتاليا هناك مصارف رفضت التعاون ومصارف اخرى تعاونت إلى حد ما، واثت نتائج تعميم مصرف لبنان محدودة جدا وبقيت رهن مزاجية المصرف التجاري وعلاقته بعميله. النيات طيبة عند حاكمية المركزي وجيدة، لكن عددا من المصارف رفض تطبيق التعاميم التي تحاول الافراج عن عملات صعبة من اجل اغراض الصناعة.

■ هل تعتقد ان الاجراءات المطلوبة تمكن القطاع من استعادة ازدهاره؟

□ بالتأكيد. بقليل من المساعدات في استطاعتنا ان نكون سباقين وقادرين على التطور بسرعة وبوقت قصير جدا. نحن نملك قدرات هائلة وفي امكاننا حاليا رفع صادراتنا إلى 5 ملايين دولار. الصناعة لا تعمل بكامل طاقتها انما تعمل بنسبة 30 او 40 في المئة من طاقتها الانتاجية. اننا قادرون على العودة إلى نسبة 5 مليارات دولار بكل سهولة مع توفير التمويل والافراج عن اموال الصناعيين في المصارف، وهذا جزء من الحلول العامة للبلد. لبنان اليوم يعاني ازمة اقتصادية كبيرة، والصناعة هي المنقذ ان على مستوى تأمين العملة الصعبة عبر تطوير صادراتها وتخفيض فاتورة الاستيراد، لأن الصناعة قادرة على تغطية نحو 7 او 8 مليارات دولار في الاسواق المحلية من انتاجها، ما يخفف من عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات. اعتقد ان القطاع الصناعي قادر على ان يكون المساهم الاساسي في الخروج من الازمة المالية والنقدية.

ع. ش

■ هل تخفف عمليات النقل البري من ازمة التصدير عبر المرفأ؟

□ بعد الاحداث في سوريا تراجعت صادراتنا من 5 مليارات دولار في العام 2011 إلى حدود مليارين ونصف مليار دولار تقريبا، أي بنسبة 50% نتيجة صعوبات التصدير البري عبر سوريا، ابرزها الرسوم المرتفعة التي فرضها السوريون. هناك كلام عن محاولات لتخفيض الرسوم، لكي تتمكن تاليا من تخفيض تكلفتنا التي اصحت مرتفعة جدا وتحد من امكانيات التصدير.

■ كيف ترى مخارج الحلول لواقع الصناعة المحلية، وهل مستقبل الصناعة مهده خصوصا وانه تبين بعد وباء كورونا انها الرافعة التي ستحمي الاقتصاد الوطني؟

■ عائدات التصدير من القطع الاجنبي هل تدخل إلى السوق المحلية ام يحتفظ بها الصناعيون خارجا؟
□ لا اعتقد ان عائدات السلع المصدرتة تبقى



الاضرار المباشرة للمصانع اللبنانية لم تكن كبيرة.